حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

معوقات مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان "

يحيى بن محمد بن أحمد الكمالي*

قسم علم الاجتماع

المستخلص

يهتم هذا البحث بتحليل واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان، وذلك من خلال التركيز على نشأة وتطور المجتمع العماني، وتوضيح الجذور التاريخية لتلك المنظمات ودورها في التنمية. كما يركز البحث على دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية بسلطنة عمان. وقد استعرض البحث بالتحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية، والمشاركة الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني. وكشف البحث عن أهم المعوقات البنيوية التي تعوق دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة الاجتماعية في التنمية في سلطنة عمان.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

أولا: مقدمة

شهد المجتمع المدني إهتمامًا متزايدًا من خلال التأكيد على ضرورة توسيع مستوى المشاركة المسئولة، وتأسيس قيم الاستقلالية، والمساواة في إبداء الرأي، وقد تم ذلك بافتراض يستند إلى الخبرة، والتجربة العالمية في أن للمجتمع المدنيّ دورًا إيجابيًا في تعزيز احتمالات التنمية الشاملة عبر زيادة هامش المشاركة المجتمعية والحراك للجماعات، والفئات، والقوى الاجتماعية المختلفة، والمنظمة في روابط إرادية ، وتفعيل دورها؛ تكاملاً مع مؤسسات الدولة التنفيذية، والتشريعية في البناء العام تخطيطا وتنفيذًا، ورقابة بما يعزز الحرية، ويضمن التطور المنهجي الواعي المنظم للمجتمعات بشكل عام على ضوء الرؤى، والممارسات الواعية المسؤولة.

وعلى مستوى المجتمع العماني، هناك مؤسسات مارست وظائف المجتمع المدني في عمان، وشكلت جذوراً تاريخية يعتد بها في بنيان هذا المجتمع، من خلال تأسيس كيانات اهتمت بإدارة الري التقليدية، وسنن البحر، وسنن البادية، وتعاونيات أهل المهن والحرف والتجار داخل كل ولاية، وغيرها من صور التعاون، حيث ملأت هذه المؤسسات الفراغ الحادث بين الأسرة كمنظومة ومنظومة الدولة. وتشير سجلات وزارة التنمية الاجتماعية بأن بداية مؤسسات المجتمع المدني الرسمية في عمان قد بدأت بتأسيس جمعيات المرأة في العام ١٩٧٢م، من خلال تأسيس جمعية المرأة العمانية بمسقط.

وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية الأولى والثانية منذ عام ١٩٧٠ وحتى اليوم، كما عوِّل على هذه المؤسسات المدنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية المستقبلية " عمان ٢٠٤٠م، انطلاقا من امتلاك سلطنة عمان لمنظومة من المؤسسات الأهلية التي تعمل في مجالات متنوعة، حيث بلغت أعداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عام ٢٠١٢ حوالي (٦) مؤسسات خيرية، و (١٩) جمعية خيرية ليبلغ المجموع الكلي (٢٥) جمعية ومؤسسة خيرية، وتعد المؤسسات الخيرية في سلطنة عمان حديثة نسبيا بالمقارنة مع المنظمات الغير حكومية الأخرى، حيث لا يتعدى التاريخ الزمني لمعظمها أكثر من ثلاث سنوات فقط.إن المشاركة المجتمعية هي العملية التي يلعب فيها الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف وهذا يعني مسؤولية الأفراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وبالمقابل مسؤولية المجتمع في إشباع احتياجات أفراده. وتأخذ المشاركة الاجتماعية في عملية التنمية على المستوى المحلي، في المجتمعات المعاصرة أشكالاً وآليات متباينة. وفي هذه الدراسة نحاول أن نوضح العوامل اللازم توافرها كي تؤدي هذه المؤسسات الدور المنوط بها، أو محاولة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، لدعم المشاركة المجتمعية المحلية بسلطنة عمان.

ثانيا: مشكلة البحث وأهميته :

يتميز المجتمع العماني بطبيعة خاصة من حيث ظروفه التاريخية والاجتماعية والثقافية شأنه شأن المجتمعات النامية الأخرى، فهو يحاول الاندماج في النظام العالمي الجديد، ويستلزم هذا مجموعة من المتطلبات من أهمها: قيام تنظيمات المجتمع المدني بدور فعال في المجتمع على أن تشارك جميع فئات المجتمع في هذه التنظيمات. وقد مر المجتمع المدنى فى سلطنة عمان بمرحلة لا تخلو من تعقيد وصعوبة تتشابك فيها المتغيرات الخارجية والداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقيادات الفكرية والثقافية وذلك بالرغم من إتساع قطاع المجتمع المدنى إلا إنه لايزال يعانى من التخبط والعشوائية. ويواجه المجتمع العماني العديد من التحديات في عملية التنمية لتوفير متطلبات البنية الأساسية من

تعليم وصحة وغيرها من الخدمات التى تعد من أهم الأمور التي تسهم في بناء المجتمع العماني، وبصفة عامة نجد أن الحكومة العمانية لن تستطيع أن تواصل القيام بجميع الأدوار بكل تباعيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظراً لظهور بعض التحديات في الآونة الأخيرة، وإنخفاض مؤشرات التنمية في الجوانب التنموية المختلفة. ويتطلب ذلك، تدخل مؤسسات المجتمع المدني ، لتلعب دور في مساندة ومساعدة الحكومة على تلبية احتياجات المواطن. وبناء على ذلك، تتمثل **مشكلة البحث الراهن في الكشف عن معوقات مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشاركة المجتمعية المحلية بسلطنة عُمان.**

- **أهمية البحث:** تتبلور أهمية هذه الدراسة فى رصد واقع المجتمع العماني في سلطنة عمان، ورصد مدى اهتمام الدولة في الوقت الحالي بالمجتمع المدنى كأحد العوامل الأساسية التى تسهم بصورة إيجابية فى دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان. والوقوف على المعوقات التي تعترض إسهامات المجتمع العماني في التنمية، ومحاولة التوصل إلى تفسير الأسباب التي تمنع أفراد المجتمع العماني من الاستفادة منها.

ثالثا : أهداف البحث: انطلاقا من التساؤل الرئيس لهذه الدراسة هو" ما واقع مؤسات المجتمع المدني في سلطنة عمان ، وما المعوقات التي تعترض دورها في دعم المشاركة المجتمعية المحلية بسلطنة عمان؟"، يهدف البحث الحالي إلى :

١. التعرف على مراحل نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في سلطنة عمان ؟
٢. الوقوف على خصائص مؤسسات المجتمع المدني وسماته في المجتمع العماني ؟
٣. الكشف عن المعوقات التي تعوق أنشطة المجتمع المدني في مجال دعم المشاركة المجتمعية في المجتمع العماني ؟

رابعا : مفاهيم البحث :

نظراً لوضوح موضوع الدراسة وسهولة المصطلحات العلمية التي تضمنها، اقتصرت المفاهيم المستخدمة في الدراسة على المفاهيم المحورية الآتية:

١. **مفهوم المجتمع المدنى Civil society:**

يرمز لفظ المجتمع المدني بأنه عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تقع خارج شبكة سلطة الدولة تتيح للقوى الاجتماعية العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والايديولوجيا والسياسة أن تنظم نفسها بشكل حر بحيث تستطيع أن تلعب دورها في التطور الاجتماعي، فالمجتمع المدني فضاء للتنافس الايديولوجي[١].ويعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، فالمجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[٢].

ويعرفه المفكر الألماني "هابرماس" بأنه نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة[٣]. كما عرفه " على ليلة " بأنه ذلك الإطار الذى يشمل كل صور المؤسسات التى تشغل منطقة الوسط بين

العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الطبيعي بعلاقاته وثقافته وبين الدولة بأجهزتها ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى(٤). ويتفق علي جلبي مع التعريف السابق حول المجتمع المدني بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة الفعالة للتنوع والاختلاف(٥).

ويمكن استخلاص العناصر المشتركة لتعريف المجتمع المدني في الآتي:

أ. يتشكل المجتمع المدنى من مجموعة من التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة التى تملأ الفراغ بين الأسرة من ناحية ، والدولة من ناحية أخرى لتحقيق مصالح الأفراد، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضى والتسامح، وتضم هذه التنظيمات الروابط والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والأندية والتعاونيات، والجمعيات الأهلية، أى كل ماهو غير حكومى.

ب. المجتمع المدنى يقوم على أساس رابطة إختيارية يدخلها الأفراد طواعية. ويضم كل المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتنظيمات الاجتماعية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والاحزاب السياسية وهو لايخضع لنظام واحد تفرضه السلطات العامة وإنما يقوم فى ظل شروط وظروف تسمح بتوسعه والمنافسة فيما بين منظماته.

ت. المجتمع المدنى يشمل كل العلاقات المادية للأفراد فى مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج ويضم النشاط الاقتصادى فى المجتمع بكافة أشكاله، كما أنه يمثل البنية التحتية التى تشكل البنية الفوقية بكل ماتشمله من نظم حكم وثقافة.

وبناء على ما تقدم يشير الباحث في مفهومه الإجرائي للمجتمع المدني إلى أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى الاجتماعية في المجتمع العماني، ويحدث ذلك بصورة مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الحكومة داخل السلطنة، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني في سلطنة عمان (المؤسسات غير الحكومية – النقابات – النوادي)

٢. مفهوم المشاركة المجتمعية societal participation

هناك إتفاق عام حول مفهوم المشاركة الاجتماعية حيث يعرفها " عبدالباسط حسن " بأنها الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل، والاستشارات، والاشتراك في عمليات التنمية. وتوجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية(٦) . ويرى " يسري دعبس " المشاركة المجتمعية أيضاً بأنها الجهود التطوعية التي تقدم من مختلف تجمعات ومنظمات العمل المدني سواء بالرأي أو بالتمويل أو بالجهد من أجل دعم كافة مشروعات وبرامج التنمية في المؤسسات في المجتمع، وتعميق روح التواصل والأداء الجماعي وتفعيل الطاقات المحلية في دفع كافة التعريفات التنموية، وتابعة لكون هذه المشاركة نابعة من رغبة أعضاء المجتمع(٧).

وفي نفس السياق تؤكد " إقبال السمالوطي " أن المشاركة المجتمعية تشير إلى : مجهودات تطوعية إرادية تحمل إلتزاماً أدبياً من الفرد نحو مجتمعه للنهوض به، كما تقوم المشاركة على التعاون مع الآخرين في المؤسسات الحكومية والشعبية، وتساهم المشاركة أيضا في إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى أن المشاركة تتخذ

أيضاً صورا مختلفة حيث تتمثل في المشاركة بالرأي، والخبرة، والمال، والعمل اليدوي – وبذلك يمكن لكل فرد أن يساهم فيها وفق قدراته وإمكانياته، ونرى أن المشاركة الحقيقية هي التي يمارسها الأفراد من خلال كافة المراحل مثل: قياس الاحتياجات الأولية – التنفيذ – المتابعة – والتقويم[٨].ويمكن استخلاص بعض العناصر المشتركة في تلك التعريفاتعلى النحو الآتي:

أ. تعد المشاركة من أهم المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي، وفى طريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص، فلا يمكن أن تحقق أهدافها بعيدة عن مشاركة المجتمع لكافة خطوات ومراحل العمل، ذلك لأن أفراد المجتمع من حقه أن يختار أهدافه ويحدد إحتياجاته.

ب. تقوم المشاركة المجتمعية على أساس ضرورة إسهام قيادات المجتمع المحلي بالجهود الذاتية لما فيه من مصلحة المجتمع الذى ينتمون إليه.

ج. تتمثل المشاركة المجتمعية الربط بين الفرد والمجتمع ككل، أي أن الفرد داخل المجتمع له نصيب في الشأن السياسى والإجتماعى، بمعنى أن يشارك المواطن ويلعب دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية، وتفترض المشاركة المجتمعية وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.

د. تحقيق المشاركة يتوقف على مدى إدراك الفرد للهدف الذى من أجله وضعت المشاركة المجتمعية فى برنامج ومشروعات التنمية للمجتمع المحلي مرتبطة إرتباطًا وثيقًا بإهتمامات الأفراد ومصالحهم.

ويمكن تعريف المشاركة المجتمعية اجرائيا بأنها عبارة عن تعبئة الجهود وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية في سلطنة عمان، ويتطلب ذلك توسيع وتعزيز الحوار مع المسئولين والحكومات من أجل تشجيع اللامركزية وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية والفئات الفقيرة وتشجيع مشاركتهم فى تحديد الاحتياجات وأيضاً الوسائل الملائمة لإشباع هذه الاحتياجات، وكذلك تحديد المعالم الرئيسية لمستقبل مجتمعاتهم وحياتهم.

٣. التنمية Development

تعرف التنمية بأنها: العمليات التى يمكن بها توحيد جهود الموطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج والتكامل فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع [٩]. كما ترى " ؛فظي " أن التنمية عملية تغيير واع يحدث فى المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك وفق خطة مرسومة[١٠]. وأشار " جلبي " إلى أن التنمية عملية ديناميكية تتطلب الجهد المستمر والاستخدام الرشيد لموارد البيئة الطبيعية، حتى يمكن تحقيق التطور والتنمية للجيل الحالي ، وهي عملية متواصلة يجنى ثمارها الجيل اللاحق ، لذلك تتطلب تعبئه كافة الطاقات البشرية والمادية واستثمار التكنولوجيا المناسبة والتقنيات الفنية المتاحة بما يحقق زيادة الإنتاجية والرفاهية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع الذي ينشد التنمية [١١]. وأشار " السروجي " أن التنمية عملية متعددة الجوانب، محورها إحداث تغيرات سلوكية تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة والكامنة البشرية والمادية أفضل استفادة ممكنة، والتغلب على القيم والسلوكيات

والمعوقات البنائية والوظيفية لحدوثها واستفادة السواد الأعظم من عائدها بزيادة الناتج القومي وعدالة توزيعه "[١٢] .وبناء على ما سبق ، يمكن استخلاص بعض العناصر المشتركة في تلك التعريفات وهي :

أ. التنمية عبارة عن أساليب واجراءات تخطيطية وتنفيذية تتخذها الدول لاحداث تغير ايجابي الى حالة اكثر تطوراً وازدهاراً مع الاستمرار في عمليات التغير المتطور لكافة الموارد البشرية والاقتصادية.

ب. أن التنمية تعد عملية تغير مقصود وشامل يتضمن أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى يجب أن تتكامل وينسق لها . وتتحقق لها الامكانيات، لتحقيق ما أتفق عليه من أهداف تؤدى إلى إزالة كافة ظروف المعاناة عن المجتمعات النامية.

ج. التنمية في المجتمعات المحلية تتطلب تحريك كافة جوانب التغيير وفهمه على المستوى النظرى ليصبح جزءاً من عملية الفهم الكلية للمجتمع ، وبالتالى يكون التغيير إرادة وهدف. ولابد من دراسة مجموعة العمليات السيكولوجية والسياسية والاقتصادية التى تسهم فى عملية التغيير والتحول العقلانى.

ويمكن للباحث وضع مفهوماً اجرائياً للتنمية بأنها هي الجهود المنظمة التى تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى وسط إجتماعى معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومى والدخول الفردية ، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الإجتماعية فى نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية .

٤. مفهوم المجتمع المحلى Local community :

يعرف المجتمع المحلي بأنه: تجميع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة، ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد، يقدم خدمات أساسية للأفراد، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتياً بالضرورة، كما أنه منطقة تسود فيها حياة مشتركة – سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة – بحيث تتميز هذه الحياة المشتركة بمجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى [١٣] . وكما عرف " ماكفير وبيج " المجتمع المحلي بأنه: المعيشة الجماعية في منطقة مشتركة بحيث يترتب على هذه المعيشة مصالح ومشاكل مشتركة [١٤].
كما اشارت " سامية جابر " أن المشاركة المحلية تمثل نسقا اف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، تستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي"، ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع، تستطيع أن تعتمد على نفسها[١٥]. ووفقا لرؤية " السيد رشاد " فإن المجتمع المحلي يشير إلى الإرتباط المكانية، والجغرافية، فلكل مجتمع محلى مكانه، وأفراده الذى ينظمونه. ويتفق هذا الرأي مع ما طرحه " بارك " أن كل من المدن الصغيرة، والكبيرة، والقرى والمجتمعات المختلفة، والمجتمع بأسره عبارة عن مجتمعات محلية على الرغم من الإختلافات فيما بينهم من حيث معدلات السرعة، والثقافة، وإهتمامات الأفراد، وتعرف المجتمعات المحلية حتى الآن من خلال تبادل البضائع والخدمات، وينظرون إليها من خلال التعاون في الحياة العامة [١٦].

ورغم تعدد المفاهيم المقدمة من علماء الاجتماع حيال المجتمع المحلي، إلا أن الباحث تمكن من استخلاص بعض العناصر المشتركة في تلك التعريفات، تمثلت في الآتي:

أ. المجتمع المحلي عبارة عن جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش في بيئة واحدة، وترتبط بعلاقات الإقامة والجوار مما يميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى

هذا بالإضافة إلى الصفة المميزة للمجتمع المحلي والتي تتمثل في التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في تلك المنطقة.

ب. يتضح أن المجتمع المحلي من وجهة النظر المكانية على أنه منطقة تتضمن الأفراد المقيمين المتكاملين وتشتمل على علاقة متبادلة مع متطلبات الحياة اليومية سواء أكانت بصلة مباشرة أو غير مباشرة ولذلك فإن مثل هذا التحديد أو التعريف يبدو متطابقاً مع الاستعمال أو العرف العام، حيث أن المشاركة في الإيقاع اليومي للحياة الجمعية هي العامل الذي يميز المجتمع المحلي ويعطي أفراده طابع الوحدة.

ج. المجتمعات المحلية تتكون من علاقات تفاعلية أكثر مما تعتمد في وجودها على الناس بوصفهم وحدات أساسية مكونه لها. وهذه الفكرة لها أهميتها حيث أن الأفراد يتحركون وينتقلون داخل نطاق المجتمعات المحلية وخارجها، مثلما يولدون ويموتون داخل هذه المجتمعات، ومع ذلك تظل المجتمعات المحلية قائمة وموجودة لأنها أنساق للسلوك، وليس الفعل الذي يقوم به هذا الفرد أو ذاك إلا جزء من نسق الفعل في المجتمع المحلي برمته.

ويمكن للباحث وضع مفهوما إجرائيا للمجتمع المحلي بأنه تجمع بين الناس يعيشون فى منطقة صغيرة دائمة، ويتقاسمون طريقة مشتركة فى الحياة، فالمجتمع المحلى يعتبر جماعة إقليمية، ويختلف المجتمع المحلي في المجتمعات البدائية عن المجتمعات الحضرية، فنجد في المجتمعات البدائية المجتمع المحلى والمجتمع شيئًا واحدًا، أما فى المجتمعات المتحضرة، فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة إجتماعية مشتركة، وفى نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة عن الأخرى فى الزى أو الخلق أو العادات أو القواعد الإجتماعية.

خامسا : نشأة المجتمع المدني وتطوره في المجتمع العماني

- **تطور المجتمع المدنى فى المجتمعات العربية:**

المتتبع لمفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الغربى القديم يجد أن هذا المصطلح قد استخدم منذ زمن بعيد عن الفلسفة اليونانية، حيث تحدث عنها أرسطو من خلال القضاء الاستشارى المتميز عن الأسرة والشعب، ولكن المتشابه به مع الدولة، ولئن كانت فكرة المجتمع المدنى فى فلسفة أرسطو السياسية تختلف عن دلالاتها المتعددة منذ العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، فإن مقارباته الفلسفية لمفاهيم الجماعة السياسية والحياة المدنية وطبيعة الإنسان قد سمحت مع ذلك بإعطاء فكرة عامة عن الارهاصات الفلسفية والسياسية الأولى لتشكل هذا المفهوم.

وفى العصور الوسطى أقام القديس أوغسطين تقابلاً بين المدنية الأرضية التى تستمد مجدها من البشر، وتؤسس وفاق رعاياها فيما يتعلق بقضايا الأسرة والطاعة على اتفاق إدارتهم حول القضايا المتعلقة بالحياة الفانية، وبين المدنية السماوية التى تقول للإله أنت مجدى، فالمدنية الأولى تمثلها الدولة وتحكمها رغبة الهيمنة، أما المدنية الثانية فتمثلها الكنيسة، ويتبادل فيها الناس الخدمات بإحسان ورضاء. (١٧)

وقد شهد مفهوم المجتمع المدني تحولاً حاسماً وقفزة فارقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أثر تعرض البنيان الإجتماعي الغربي لخلخلة أحدثت اضطراباً وتفككاً في بدء الأمر، ثم تغير عنيف كان من شأنه الانتهاء من حقبة العصور الوسطى، المستندة إلى نظرية الحق الإلهي والتي بموجبها تمتع الملوك بالسلطة على إطلاقها وعموميتها باعتبارها سلطة مقدسة أبوية مطلقة وأحادية، والتوقيع الايدولوجي على عقد المجتمع المدني، وعليه

تعد طبقة النبلاء طبقة قوية وموحدة قادرة على حماية النظام القائم وحفظه من الزوال، ولم تتمكن طبقة رجال الدين من الحفاظ على تماسكها ووحدتها وقوتها المطلقة، بالنظر إلى ما حدث داخلها من تفاوت هائل في الثروات والنفوذ، بين فئة قليلة وقاعدة عريضة تعيش على حافة الإملاق، في الوقت الذي أخذت أهمية البرجوازية تنمو وتتعاظم في مسيرة مطردة، ولعل أهم المدارس التي ارتبطت بأستخدام هذا المفهوم هي مدرسة القانون الطبيعى. (١٨)

وقد طور "أدم سميث" على العكس من ذلك مفهوماً أهلياً للمجتمع المدني، وكان أول من وضع النشاط الاقتصادى لجماهير البرجوازية في المركز من نظريته، وقد كتب سميث هذا إبان عصر إنهيار المركنتيلية، وقيام أول إنتاج صناعي، وبدء رسملة الاقتصاد الزراعي، وبالنسبة لسميث يتطابق المجتمع المدني على نحو ما مع الاقتصاد السوق الجديد، أما التهذيب الأخلاقي فلم يعد ومنذ فترة ضرورياً، وذلك لأن المجتمع المدني يمثل بالنسبة له دائرة من النشاطات الاقتصادية الحرة المستقلة عن التحكم والضبط الحكوميين، وهو يعتمد على شبكة منظمة تبعاً لألية السوق وذات تبعات متبادلة، فليست السلوكيات الفاضلة هي الضمان للمصلحة العامة، وإنما التنظيم بألية السوق للأعمال التجارية التي تعتمد على المصلحة الشخصية، وهى الطريقة التي ستقود في النهاية لرفاهية الجميع (١٩)

ومن وجهة نظر "ماركس" فإن المجتمع المدنى هو الأساس الواقعى للدولة التى تستمد وجودها وإستمرارها من ظاهرة إنقسام المجتمع إلى طبقات، وأن الدولة هى أداة لتوظيف إستمرارية سيطرة الطبقة الإقتصادية الأقوى على المجتمع، وبالتالى فهى تعبر عن الصراع الطبقى، وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوى، وقد كانت البداية التى انطلق منها "ماركس" هى الفصل فى الإقتصاد السياسى بين الدولة والمجتمع، ولكن النهاية عنده كانت إزالة هذه المقابلة بإستهداف إذابتها فى المجتمع المدنى أو جعلها مجرد أداة قمع فى المجتمع الرأسمالى، أى أداة بيد الصراع الإجتماعى(٢٠). وقد قدم "ماركس" المجتمع المدنى فى جماعة بوصفه الميدان الذى يتحرك فيه الإنسان مدافعاً عن مصالحه الشخصية وعالمه الخاص وتبرز فيه التناقضات الطبقية، مقابل الدولة التى تمثل الميدان البيروقراطى حيث يتحول الإنسان فيه إلى عضو فى جماعة. (٢١)

ومن ناحية أخرى تصور "توكفيل" أن الدولة الحديثة تنزع إلى خنق المجتمع المدنى، وأن سلطة الملك تحول كل أمة إلى مجرد قطيع من الحيوانات، ولعل هذا ما دفعه إلى القول بأن التطور الأساسى المميز للمجتمعات هو ذلك الذى ينقلها من حالة الحرية الارستقراطية إلى حالة المساواة الديمقراطية، أما "ماركس" و "إنجلز" فقد ذهبا إلى أن إنبثاق المجتمع المدنى يمثل تعبيراً عن الثورة البرجوازية، وهو بذلك ينتمى إلى مقولة الاقتصاد السياسى، ويقدم "ماركس" و "إنجلز" حلاً بديلاً عن الأزمة الحاصلة فى النظم الرأسمالية بين المجتمع المدنى والدولة التى يعرفانها بأنها جهاز قمع ومراقبة يخدم طبقة إجتماعية معينة، وهذا الحل يتمثل أساساً فى الانتقال إلى مرحلة الاشتراكية، ولا شك أن التحكم فى طاقات الطبيعة بواسطة التقنية يخلق الثروة، غير أن السيطرة على الطبيعة تحدث كذلك ظواهر التبعية والاسترقاق ومن هنا دعا "ماركس" إلى ضرورة نقد الاقتصاد والسياسة تمهيداً للانتقال من حالة الصراع العنيف بين قوى المجتمع المدنى والدولة فى النظم الرأسمالية إلى حالة المجتمع الاشتراكى الذى يتمثل فيه المجتمع المدنى والدولة وجهان لعملة واحدة. (٢٢)

- **تطور المجتمع المدنى فى المجتمع العماني:**

المتتبع لحال سلطنة عمان وما تحتويه من منظمات مجتمع مدني يجدها تتميز بالحداثة والبساطة والتي تعمل ضمن مجالات معروفة وعلنية ومنها (رعاية الأيتام- رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات النسائية - رعاية المسنين - رعاية المعوقين والفئات الخاصة) (٢٣). وعند الحديث عن مؤسسات المجتمع المدنى بسلطنة عمان، فإنه يجب التطرق إلى

الخلفية التاريخية لنشأة هذه المؤسسات. فمفهوم المجتمع المدنى حديث النشأة بالدول النامية، وتتضاعف صعوبة تحديده فى عمان بسبب العزلة التى كان يعيشها العمانيين قبل تولى السلطان قابوس الحكم فى العام ١٩٧٠م.(٢٤)

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك مؤسسات مارست وظائف المجتمع المدنى فى سلطنة عمان، وشكلت جذورًا تاريخية يعتد بها فى بنيان هذا المجتمع، من خلال إعتبار كيانات من قبيل الوقف ومنظومة إدارة الرى التقليدية، وسنن البحر، وسنن البادية، وتعاونيات أهل المهن والحرف والتجار داخل كل ولاية، وغيرها من صور التعاون، حيث ملاءت هذه المؤسسات الفراغ الحادث بين الأسرة كمنظومة ومنظومة الدولة. (٢٥)

إن المجتمع العمانى كغيره من مجتمعات الدول النامية يتضمن البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة، وكثيرًا ما يعتمد النظام السياسى على مؤسسات المجتمع الأهلى، وذلك لفترة زمنية طويلة من خلال عملية الضبط الإجتماعى التى تستهدف الأفراد من خلال علاقاتهم بالقبيلة أو العائلة أو الحرفة، والتى تحتل من خلاله تلك المؤسسات موقع الوسيط بين الفرد والجماعة، وبين الأسرة الواحدة والعائلة الممتدة، فأول جمعية تأسست بعمان هى الجمعية التاريخية العمانية، والتى تأسست بشكل رسمى فى العام ١٩٧٢م، حيث مارست دورًا مهمًا فى الحفاظ على الآثار والمخطوطات والمواقع الأثرية، إلى أن قامت بعدها بثلاث سنوات وزارة مختصة بالتراث، مما يعنى أن هذه المؤسسة هى أساس ونواة لعمل وزارة التراث والثقافة لاحقًا. (٢٦)

بينما ترى وزارة التنمية الإجتماعية بأن بداية مؤسسات المجتمع المدنى فى عمان هى جميعات المرأة التى تأسست فى العام ١٩٧٢م من خلال تأسيس جميعة المرأة العمانية بمسقط، وليس كما يرى بعض المفكرين بأن بدايتها كانت عن طريق قيام الجمعية التاريخية العمانية.(٢٧)

وتعلق الحكومة آمالاً كبيرة على مؤسسات المجتمع المدنى، وليس على العصبيات القديمة فى إنتظام العلاقة بين المواطن العمانى ودولته العصرية بما يحصن ركائز دولة القانون ومؤسساتها الحديثة، ورغم التراجع النسبى لدور زعماء القبائل والنظام القبلى فى سلطنة عمان، بسبب التقدم الذى شهدته السلطنة فى المجالين السياسى والاقتصادى خلال العقود الماضية، فإن دور القبلية والعادات والتقاليد القبلية ما زال فاعلاً فى كثير من مناطق السلطنة، وتشدد القيادة العمانية على أهمية النهوض بالمجتمع وتفعيل المشاركة الأهلية فى تنمية جميع المناطق والتجمعات المحلية.

لكن الحكومة العمانية لم تعمل على إضعاف المؤسسات الأهلية كالقبيلة والعائلية وتعاونيات الصيادين والحرفيين والمزارعين، بل راعت تطور مؤسسات المجتمع المدنى جنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع الأهلى، فالخيار النهائى فى الانتساب الطوعى إلى أى منهما يعود إلى المواطن العمانى الحر والواعى، بعد رفع الضغوط عنه وحماية قراره المستقل، وعملت الحكومة العمانية على توسيع قاعدة العمل الاجتماعى التطوعى بين النساء والشباب والعمال والمزراعين والحرفيين وغيرهم، فزاد عدد مؤسسات المجتمع المدنى، وامتدت إلى جميع مناطق السلطنة، وقد قدمت لها الحكومة الدعم المالى والحماية القانونية، وارتفع مستوى أداء الجمعيات النسائية بصورة نسبية، وتم إرساء أسس التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لمساندة تلك الجمعيات والجمعيات المماثلة التى ما زالت تشكو من سوء التنظيم، والإدارة المترهلة، وتردد العمانيين فى الانتساب إليها لأسباب ذاتية وموضوعية. (٢٨)

ونستطيع القول أن هناك عدة أشكال لمؤسسات المجتمع المدنى الحديثة فى عمان، حيث يوضح الجدول (٢-١) أشكال مؤسسات المجتمع المدنى وعددها وعدد أعضائها للعام ٢٠١٠م.

الجدول (٢-١) يوضح أشكال مؤسسات المجتمع المدنى وعددها لعام ٢٠١٠

م	أشكال المؤسسات	عددها	عدد الأعضاء
١	الجمعيات المهنية	٢٤	٤٥٥٣
٢	جمعيات المرأة	٥٣	٤٣٣١
٣	الجمعيات الخيرية	٢٠	١٣١٢
٤	النقابات العمالية	٨٦	ـــــ
٥	الأندية الرياضية الثقافية	٤٣	٦١٢٢
٦	مؤسسات مدنية خاصة	٢	ـــــ
المجموع الكلى		٢٢٨	١٦٣١٨

وستتناول الدراسة فى هذا القسم مؤسسات المجتمع المدنى العمانية حسب الموضح بالجدول رقم (٢-١)، ولا توجد أحزاب بعمان، حيث أن الأحزاب السياسية والمجتمعات والمنظمات ذات الميول السياسية غير مسموح بها فى الدولة حسب القوانين والأنظمة الصادرة بها.

١. الجمعيات المهنية:

وهى جمعيات تهدف إلى تطوير المهن وحماية المنتمين لها من المهنيين، ومثال ذلك جمعيات المحامين والصحفيين والإجتماعيين والمهندسين والأطباء، وغيرهم[٢٩]. وتشترك الجمعيات المهنية فى مجموعة من الأهداف تتمثل فى الآتى:

أ. تطوير مزاولة المهنة للأعضاء من الناحيتين العلمية والإجتماعية.

ب. تقديم أوجه الرعاية المختلفة، الإجتماعية والصحية للأفراد والجماعات المحتاجة.

ج. الدفاع عن الحقوق المهنية والإجتماعية والقانونية لأعضاء الجمعية.

د. القيام بالدراسات الفنية ذات العلاقة بمشاكل المجتمع والجمعية[٣٠].

وغالبًا ما تقوم هذه الجمعيات بأنشطة تتركز عادة فى مجالاتها التخصصية وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، والتى تسعى من خلالها هذه الجمعيات لإبراز دورها، ويعد أول ظهور للجمعيات المهنية فى عمان بعد صدور قانون الجمعيات الأهلية فى العام ٢٠٠٠م، وذلك بإشهار الجمعية العمانية للجيولوجيا والتى تم إشهارها فى ١٥ إبريل ٢٠٠١م، وتوالت بعد ذلك إشهار الجمعيات التى تضم مختلف المهن والقطاعات كالهندسة، والطب، والمحاماة، والصحفيين، والكتاب والأدباء، والمسرح، والإقتصاد[٣١]. وبلغ عدد الجمعيات المهنية حتى نهاية العام ٢٠١٠ حسب الجدول (٢-١) ٢٤ جمعية مهنية.

٢. جمعيات المرأة: بدأ ظهور جمعيات المرأة فى عمان مع بداية تولى السلطان قابوس الحكم فى العام ١٩٧٠م. فقد قامت مجموعة من النساء ببلورة فكرة تأسيس جمعية تعنى بالمرأة العمانية، وتم التأسيس فى ١٩ فبراير ١٩٧٢م بمسقط، حيث تم دعم هذه الجمعية من قبل الحكومة من خلال السماح لهم بإستعمال المدارس للقيام بنشاطات الجمعية والتى بدأت بدورات لمحو الأمية بين النساء العمانيات.[٣٢]

وفى العام ٢٠٠٠م، بلغ عدد جمعيات المرأة العمانية ٢٧ جمعية، وتزايد العدد بعد العام ٢٠٠٠م ليصل إلى ٥٢ جمعية مرأة بنهاية العام ٢٠٠٨م، بينما بلغ عدد أعضاء

جمعيات المرأة من المتطوعات ٤٩٠٨ متطوعة حتى نهاية العام ٢٠٠٨م، وتعد عمان من أكثر دول مجلس التعاون الخليجى من حيث عدد الجمعيات النسوية وهى فى تصاعد مستمر، حيث تشكل ما نسبته ٤٢% من إجمالى الجمعيات النسوية فى دول مجلس التعاون الخليجى[٣٣]. ويوضح جدول رقم (٢-١) تطور عدد الجمعيات وكذلك تطور عدد الأعضاء فى جمعيات المرأة العمانية حسب المحافظات والمناطق خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٨.

وتعمل هذه الجمعيات فى مجال التنمية الإجتماعية والثقافية، حيث تهدف إلى رفع المستوى الإجتماعى والثقافى والصحى للمرأة، وكذلك رفع مساهمة المرأة فى التخطيط لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية، الإسهام فى النهضة التعليمية والنهضة الثقافية من خلال برامج ثقافية متعددة وإصداء مجلات ترعى شؤون المرأة والأسرة العمانية، والمشاركة فى إحتفالات المناسبات الوطنية والدينية والعالمية وإقامة المعارض الخيرية والتعاون مع المنظمات النسوية خارج عمان للإستفادة من تجاربها.[٣٤]

جدول (٢-٢) يوضح تطور عدد الجمعيات وعدد الأعضاء بجمعيات المرأة العمانية حسب المناطق والمحافظات خلال الفترة من العام ٢٠٠٠م إلى العام ٢٠٠٨م.

العام	المؤشر	المحافظة / المنطقة								
		مسقط	ظفار	الباطنة	الشرقية	الداخلية	البريمى	مسندم	الوسطى	الإجمالى
٢٠٠٠	عدد الجمعيات	٢	٤	٨	٥	٣	٤	١	-	٢٧
	عدد الأعضاء	١٩٦	٣٧٧	٧٧٨	٣٩٧	١٦٠	٤١١	٥٥	-	٢٣٧٤
٢٠٠٤	عدد الجمعيات	٢	٦	١٢	٨	٧	٥	٤	١	٤٥
	عدد الأعضاء	١٤١	٧٣٨	٥٩٨	٤٣١	٧٤٠	٤٤١	٢٨٤	٣٢	٣٤٠٥
٢٠٠٨	عدد الجمعيات	٤	٦	١٢	١١	٩	٥	٤	١	٥٢
	عدد الجمعيات	٣١٧	٩٦٠	١٧٩٠	٦٥٠	٦٣٩	٥٠١	٢٨٧	٣٤	٤٩٠٨

١) **الجمعيات الخيرية:** وهى جمعيات تم تأسيسها حديثًا، وعادة ما تهدف هذه الجمعيات إلى تقديم المساعدات العينية والمالية للأسر المحتاجة، وبناء وترميم بيوت الأسر المحتاجة، وكذلك مساعدة المعوقين وكبار السن، وتقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية.[٣٥]

وبلغ عدد الجمعيات الخيرية فى عمان ٢٠ جمعية حتى نهاية العام ٢٠١٠م كما هو موضع بالجدول (٢-٢)[٣٦]، حيث ظهرت هذه الفئة من مؤسسات المجتمع المدنى من خلال الموافقة على إشهار جمعية رعاية الأطفال المعاقين فى العام ١٩٩١م، والجمعية العمانية للمعوقين فى العام ١٩٩٥م، وجمعية النور للمكوفين فى العام ١٩٩٧، حيث تساهم فى خدمة هذه الفئات للوصول للعلاج الأمثل.[٣٧]

وبعد صدور قانون الجمعيات الأهلية بالعام ٢٠٠٠م، توالى إشهار الجمعيات الخيرية حيث تم إشهار جمعية مكافحة السرطان وجمعية البيئة العمانية، وكذلك قيام مؤسسات لتقديم

المساعدات الخيرية كجمعية دار العطاء وصندوق التضامن الأهلى، وتعد الجمعية العمانية للمياه آخر جمعية خيرية تم إشهارها فى ١٤ إبريل ٢٠١٠م، والتى تهدف للتوعية فى مجال ترشيد المياه.(٣٨)

٢) **النقابات العمالية:** منذ العام ١٩٧٣م بدأت عمان فى السماح بقيام هيئات تمثيلية للعمال، وسمحت بذلك من خلال قانون العمل الصادر فى العام ١٩٧٣م، ساعية بذلك إقامة علاقة طيبة بين صاحب العمل والعمال(٣٩). إلا أن لم يؤدى إلى ظهور هذه الهيئات بشكل كبير؛ وذلك بسبب ضبابية العلاقة بين العمال وصاحب العمل.(٤٠)

وبعد مرور ثلاثين عامًا من النمو الإقتصادى فى سلطنة عمان، والزيادة المطردة فى عدد العاملين فى القطاع الخاص من مواطنين ووافدين، وكثرة المنازعات الناجمة عن ظروف العمل وإستغلال العمال. أجاز المشرع العمانى تشكيل لجان عمالية تمثلية لرعاية مصالح العمال والدفاع عنهم وعن حقوقهم(٤١)، وذلك بموجب قانون العمل الصادر فى العام ٢٠٠٣. كما أنه سمح بتشكيل لجنة تمثيلية رئيسية لتمثيل عمال السلطنة بالخارج، حيث تشكلت أول لجنة تمثيلية رئيسية بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٥م، وبلغ عدد اللجان التمثيلية ٣٤ لجنة تمثل كافة القطاعات.(٤٢) وفى عام ٢٠٠٦م، ظهرت مرحلة مهمة فى تاريخ الحركة العمانية، حيث سمح بتسجيل النقابات العمالية والإتحادات العمالية وتشكيل الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان(٤٣)، حيث بلغ عدد النقابات العمالية حتى نهاية عام ٢٠١٠م، ٨٦ نقابة عمالية تمثل العاملين بالقطاع الخاص.(٤٤)

وتم تأسيس الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان فى ١٥ فبراير ٢٠١٠م، حيث عقد المؤتمر التأسيسى للإتحاد العام بحضور ممثلين عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والإتحاد الدولى لنقابات العمل والاتحاد العربى لنقابات العمال، وممثلى النقابات العمالية بعمان، وذلك من أجل ظهور الشفافية فى عملية إنتخاب مجلس الإدارة للإتحاد العام.(٤٥)

وتم تشكيل لجان الإتحاد العام، حيث شكلت لجنة المرأة العاملة، ولجنة العلاقات العربية والدولية، ولجنة التسويق والإستثمار، ولجنة العلاقات العامة، ولجنة العضوية، ولجنة التدريب، ولجنة الحقوق والواجبات العمالية، ولجنة القوى العاملة الوافدة، حيث تعمل هذه النقابات والإتحاد العام على حماية العمال، ومتابعة كل من شأنه توفير بيئة العمل المناسبة والصحية، وتوفير الأمن الإجتماعى للعمال، والتوفيق بين مصالح رجال الأعمال والعمال(٤٦).

٣) **الأندية الرياضية الثقافية:** يبلغ عدد الأندية ٤٣ نادى موزعة على مختلف محافظات ومناطق عمان، ويبلغ عدد المنتسبين بالأندية، حسب الإحصائيات ٦١٢٢ مستفيد، وتقوم الأندية بنشاطات عديدة كالمعارض والمسابقات الخيرية التى تدعم بعض فئات المجتمع، وكذلك إقامة الندوات العلمية والمسابقات الثقافية بين أعضاء هذه الأندية بخلاف الأنشطة الرياضية، وكذلك كان لها دور ملموس فى عملية تقديم المساعدات والمعونات للأسر والمحتاجين، وبرز ذلك خلال إعصار جونو عام ٢٠٠٦م.(٤٧)

٤) **مؤسسات مدنية خاصة:** قامت فى عمان مؤسسات مدنية خاصة غير ربحية ومستقلة تعمل من أجل تعزيز دور المجتمع المدنى والعمل التطوعى، حيث ظهرت مؤسسة تواصل العالمية، ومؤسسة تكاتف اللتان تم إشهارهما كشركات خاصة بعيدًا عن قانون الجمعيات الأهلية، حيث تم تأسيس مركز تواصل العالمية فى العام ٢٠٠٨م، كأول مؤسسة فكرية غير ربحية، هدفها خدمة المجتمع المحلى من خلال تعزيز قدرات المجتمع المدنى، والتى تضم مجموعة من الخبراء والإختصاصين فى مجال المجتمع

المدنى، حيث تسعى لأن تكون وفق رؤيتها مؤسسة المجتمع المدنى الرائدة فى عمان، وشملت أنشطتها إعداد أوراق بحثية وحلقات عمل والندوات والمؤتمرات[٤٨]. كما أن مؤسسة تكاتف التى تم تأسيسها فى ديسمبر ٢٠١٠م، فإنها تسعى إلى تأصيل ثقافة العمل التطوعى فى المجتمع العمانى مع حرصهم على إثراء التعاون بين مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدنى للمساهمة فى عملية التنمية بعمان[٤٩]

- **التطورات التشريعية في مجال المجتمع المدني بسلطنة عمان:**

بعد صدور التقريرالأول عن التنمية البشرية في سلطنة عمان عام ٢٠٠٣، بداية للتداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في السلطنة. فهو بذلك قد أسس لترسيخ هذا المصطلح في أذهان المهتمين بالشأن العام. والعمل على تنميته بروح وطنية تجسد الانتقال من "الدولة الريعية" كمفهوم تعوّد الناس عليه طوال العقود الأربعة الماضية. إلى واقع جديد تمنح فيه الحكومة بعض أدوارها إلى مجموعة أو مجموعات عمل تطوعية تقوم بدورها الريادي في خدمة مجتمعها وفق منظومة تشريعية يكفلها القانون. وشهدت الفترة منذ صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية، العديد من التطورات في ميدان المجتمع المدني. نستعرض فيما يلي أبرزها وحسب ما تسمح به البيانات المتاحة. كما شهد العام ٢٠٠٠ نقلة حقيقية في مسيرة المجتمع المدني بصدور قانون الجمعيات الأهلية. بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٠/١٤) ثم اتبعه عام ٢٠٠٨ صدور قانون لجنة حقوق الإنسان مما شكل دعمًا حقيقيًا لهذا التوجه. وقد أنشأت سلطنة عمان لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٢٤/ ٢٠٠٨ تتبع مجلس الدولة. وفي يناير /٢٠١٠، صدر مرسوم سلطاني يقضي بتعيين أربعة عشرة عضوًا في لجنة حقوق الإنسان. وتتمتع لجنة حقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها. وتختص هذه اللجنة بمتابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقًا للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة فضلاً عن تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول تلك المواضيع ورصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة في تسويتها وحلها. وتضم اللجنة في عضويتها فضلاً عن ممثلين للجهات الحكومية ذات الصلة، ممثلين آخرين لمؤسسات المجتمع المدني. ويعد تعزيز وحماية حقوق الإنسان خيارًا استراتيجيًا للدولة حيث تشهد السلطنة إهتمامًا متزايدًا بشتى المجالات المتعلقة بالأمور الإنسانية. ولا يعتبر هذا التوجه توجهًا جديدًا أو طارئًا في السلطنة. حيث تضمن النظام الأساسي للدولة في باب الحقوق العامة والواجبات. (المواد ١٧- ٣٧)، تأكيدًا واضحًا على الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين في أرض السلطنة.

ويأتي التطور في التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني في سياق عملية التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة بما في ذلك التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة بما في ذلك التنمية السياسية وتطوير الممارسة الديمقراطية وتوسيع عملية المشاركة. فقد أدخلت عدة تعديلات على نظام مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤، ثم أدخلت تعديلات جديدة بموجب المرسوم رقم ٩٩ لعام ٢٠١١. إضافة إلى توجيهات صاحب المرسوم رقم ٩٩ لعام ٢٠١١ إضافة إلى توجيهات السلطان قابوس بن سعيد، والتي أدت في مجملها إلى حصول تطور في انتباخات الفترة الخامسة لمجلس الشورى (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، مقارنة بالفترات الماضية. حيث توسعت المشاركة في العملية الانتخابية من خلال إطلاق حق المشاركة الانتخابية ليشمل كل من بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية دون تحديد

نسبة معينة من أبناء كل ولاية، وهو الأسلوب الذي كان معمولاً به في انتخابات الفترات السابقة. وكذلك رفع المستوى القضائي المشرف على إجراء العملية الانتخابية، وفتح المجال كاملاً أمام المرأة للمشاركة دون تقييد بنسبة معينة تقديرًا لدورها الأساسي والبارز في النهوض بالمجتمع في جوانبه المختلفة[٥٠].

سادسا : خصائص المجتمع المدنى في سلطنة عمان:

من أهم مميزات مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان ما يأتي:

- التطوع الاختياري ضمن عملها داخل المجتمع.
- تجمع طاقات الأفراد ضمن عملها.
- إبتعادها عن السلطة والدولة خلال عملها المجتمعي.
- تلتزم بأنظمة وقوانين الدولة.

وبهذا يمكن القول بأن مفهوم المجتمع المدني العماني يتمثل فى مجموعة من المؤسسات أو المنظمات التي تعمل ضمن إطار تطوعي يعمل على تمويلها من خلال أعمال البر والصدقات والإحسان والتي تعمل على تقديم خدماتها وأنشطتها للأفراد أو الجماعات التي تواجه مشكلات إجتماعية وإقتصادية، ويمكن في بعض الأحيان أن تتلقى مساعدات من قبل الحكومات ولكن مع وجود الاستقلال فى قراراتها[٥١] ويرى الباحث أن المجتمع المدني في سلطنة عمان يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة السياسية والإجتماعية، العمل التطوعي، والحماس من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وأنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والجمعيات، وهو مجتمع التسامح والحوار والإعتراف بالأخر وإحترام الرأى المخالف (الحايس، ٢٠٠٨: ٦٣).

سابعا : دور المجتمع المدني في دعم المشاركة المحلية في التنمية:

يجب أن تتميز مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل دورها في المشاركة المجتمعية بعدد من السمات أو الخصائص التى يمكن تناولها فيما يلى:

- أن يكون للمؤسسة موقعاً متميزاً على شبكة التخطيط وصنع وإتخاذ القرار في المجتمع المدني.
- تكيف المؤسسات مع التغيرات العالمية الجديدة.
- تدعيم إستقلاليتها بأبعاد الاستقلالية المختلفة مما يتيح لها الفرصة في صياغة أطر السياسة الإجتماعية في المجتمع.
- أن تتضمن جميع مؤسسات المجتمع المدني قسماً خاصاً للمعلومات.
- تحديث ومرونة التشريعات التي تشجع وتدعم المشاركة الشعبية ويصاحب ذلك وسائل تنفيذ هذه التشريعات.
- مرونة تغيير أهداف مؤسسات المجتمع المدني بحيث تستوعب دائماً وبدرجة عالية من السرعة أي تغيرات تطرأ على المجتمع.
- التطوير التنظيمي والمؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني، بما يدعم قدرتها على إستخدام أساليب الرقابة الذاتية (غير الرسمية) أكثر من الرقابة الرسمية وإزالة الحواجز بين قطاعات الهيكل التنظيمي.
- تكوين التحالفات المحلية بين مؤسسات المجتمع المدني النوعية بما يعزز ثقلها في صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع. [٥٢]

ويمكن القول أن المجتمع المدنى أيضاً يتميز بعده خصائص أخرى إتفق عليها المهتمين والعاملين فى هذا المجال، يمكن تلخيصها فيما يلى:

أ. **الاستقلال:** بمعنى أن تكون هناك حدود فاصلة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها.

ب. **الحرية:** فلن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع أفراده بحرية الإختيار والتعبير عن الارادة الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن قضية معينة تهمه.

ج. **التراضي العام:** بمعني وضع الشروط القانونية المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني بالاتفاق والتراضي بين مختلف التيارات في المجتمع.

د. **إحترام النظام** والقانون القائم من قبل أفراد المجتمع المدني، فقوة المجتمع المدني تستلزم وجود قوة الدولة التي تحكمها سلطة ديمقراطية.

ه. **التغيير والتنافس بالوسائل السليمة:** بحيث إذا ما أراد المجتمع المدني إحداث تغيير فعليه أن يلتزم بالوسائل والقواعد السليمة في ممارسة نشاطه، بدءاً بالتعبير عن الرأي مروراً بالمطالبة بالتغيير وإنتهاء بالإشتراك الفعلي في أحداثه.

و. **الشعور بالانتماء والمواطنة:** لتحقيق التماسك والترابط بين المجتمع، واحترام الاختلافات ومعالجتها بالوسائل المشروعة.

ز. **التسامح:** بحيث يتم إحترام حق الغير في التعبير عن وجهة نظره، وعدم الإنقسام والصراع من أجل تحقيق مصلحة شخصية لاعضاء هذه المنظمات. (٥٣)

ح. **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذاً كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات الفرعية هي:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما زادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلمياً وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى.
- **التكيف الوطني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة(٥٤).

ثامنا : المعوقات الأساسية لأنشطة المجتمع ال مدني العماني

يوجد العديد من المعوقات التي تجابه أنشطة المجتمع المدني العماني نحدد منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي(الحايس، ٢٠٠٨: ٧٠) (٥٥):

١. **التشريعات والقوانين:** مازالت القوانين التي تنظم العمل المدني تعاني الكثير من السلبيات: كالتوجس والخوف من إعطاء جرعات كبيرة لهذا العمل، كما أن من هذه القوانين ما هو مستورد وبشكل مباشر وبدون مراعاة للظرف العماني، وبالتالي فإنها تشكل عوامل عرقلة أو بطء في قطف الثمار لجهود هذه المؤسسات في البناء الاجتماعي والاقتصادي. من هنا لابد من إعادة النظر في هذه القوانين وبشكل عاجل وبشراكة العاملين والمشتغلين في هذا المجال حتى تكون هذه المؤسسات صدقاً شريك حقيقي في التنمية والحكم الجيد.

٢. **الاعتماد المباشر على المؤسسات الحكومية:** وقد أدى هذا الدعم إلى الاتكالية لدى العاملين في العمل المدني دون أن تكون هناك دوافع للتفكير واقتراح المبادرات ذات

الصفات الابتكارية لمصادر تمويل ثابتة وأعمال أعمق أثرا في تنوير المواطن بحقوقه وواجباته.

٣. **العزوف من جانب بعض الفئات الواعية والشابة:** ويؤدي ذلك إلى عدم التشجيع على الانخراط في العمل التطوعي، كما أنهم أبناء مجتمع الرفاه الذي ينتظر الرعاية والمبادرة من الحكومة. ومنها أسباب تتعلق بعدم تمتع هذا النوع من الأعمال بأية جاذبية؛ إذ لا توجد تجارب ناجحة ومشجعة من هذه المؤسسات لهذه الفئة المتطلعة للظهور والمليئة بالحماس. فواقع هذه المؤسسات بشكله الحالي ربما لا يستوعب هذا الحماس .

٤. **قلة الخبرة في التعامل مع إدارة المؤسسات:** تأثرت مؤسسات المجتمع المدني العماني ببعض الأساليب الإدارية السلبية التي تعاني منها مؤسسات القطاعين العام والخاص؛ لان أغلب المتطوعين في القطاع المدني هم بالأساس موظفون في القطاعين الحكومي والخاص. فكثير من هذه الجمعيات تواجه صعوبات في أساليب التعاون والتواصل مع الآخرين ومع بعضها البعض، حيث لا يقتصر الأمر على أساليب الانفراد في اتخاذ القرارات فقط بل يصل الأمر إلى تجميد أدوار المؤسسة وإبقائها على وضع غير قابل للتطوير والتحديث تمسكاً بأهداف تم صياغتها في وقت كانت تتناسب مع وضعها السابق، بينما يتطلب الأمر تغييرها وفق المستجدات الحديثة. (٥٦)

٥. **ضعف القدرات الفنية لبعض المتطوعين:**على الرغم من تزايد الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. إلا أن هذه العقبة تحتاج إلى تكثيف الجهد من جميع الاطراف، فحمل الرسالة التطوعية ليست وجاهة بل تكليفاً في غاية الحساسية وضعف القدرات والإمكانيات هي من مسببات التأخر الرئيسية لهذه المؤسسات حيث يجر وراءه العديد من المشاكل ومنها ؛عدم القدرة على التواصل وإيصال أهداف المؤسسة وبالتالي فقدان الثقة بها من المجتمع المحيط، مع صعوبة علاج العقبات والمشاكل الداخلية للمؤسسة.

٦. **قلة الدعم المالي والفني:** يمثل هذا التحدي العقبة الأكثر اعترافا من قبل الجميع، وإن كانت هذه العقبة تعاني منها أغلب المؤسسات المدنية في العالم، ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن الحال في سلطنة عمان يبدو مركبا بعض الشيء: فمع ضحالة الوعي بالفكر والجهد المدني التطوعي، هناك تكاسل واضح في التفكير في الحلول المُعالجة لأزمة الدعم المالي(٥٧).

Abstract

The empedement of the civil society in sustaining societal participation in developing Local communities in Oman

By Yahya bin Mohammed bin Ahmed Al-Kamali

The research aims to analyze the reality of civil society organizations in the Sultanate of Oman by focusing on the development and development of Omani society and clarifying the historical roots of these organizations and their role in development. The research also focuses on the role of civil society organizations in activating community participation in local development in the Sultanate of Oman. The research analyzed some concepts related to development, social participation, and civil society institutions. The research revealed the most important structural obstacles

that impede the role of civil society institutions in activating social participation in development in the Sultanate of Oman.

الهوامش

[١] - جرامشى، جيوفرى نويل سميث، كينتين هور، دفاتر السجن ؛ ترجمة فاضل جتكر،الأردن، دار كنعان، ١٩٩١.

[٢] - سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين. سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، إصدارات مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٧.

[٣] - هابرماس، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، ما هو المجتمع المدني؟،القاهرة، دار منشورات اختلاف، ١٩٩٩، ص ٤٨.

[٤] - على ليلة، دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣

[٥] - على عبد الرازق جلبى، هانى خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية، دمنهور، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٩، ص ٣٦

٦ - عبد الهادي الجوهري، البعد الاجتماعي للتطوع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٢، ٢٠٠١

٧ يسري دعبس، المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة،ا لإسكندرية، البيطاش، سنتر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٦٥

٨ - إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، العقد الاجتماعي في مصر، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧٣

٩ عبد الباسط محمد حسن : التنمية الإجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٩ .

١٠ إحسان حفظى ، علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣.

١١ - على عبد الرازق جلبي وهاني خميس احمد ، مرجع سابق ، ٢٠٠٩، ص١٥.

١٢ - طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ ، ص١٣.

١٣ محمد على محمد، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار الكتاب، ١٩٧٩، ص ٥١٧.

١٤ - ماكيفر وبيج، ترجمة على أحمد عيسى، المجتمع ، القاهرة، دار المعرفة،٢٠٠٢، ص ١٦.

١٥ - سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص٢٣٥

١٦ - السيد رشاد غنيم، علم الإجتماع الريفى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣، ص٥٥

١٧ - رمزى أحمد مصطفى عبد الحى، الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنى، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،

١٨ - سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٥.

١٩ - عبد السلام حيدر، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩،ص٢٩

٢٠ - عزمى بشارة، المجتمع المدنى دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٨

٢١ - أحمد شهاب، المجتمع المدنى والدولة المعاصرة، بيروت، الانتشار العربى للنشر، ٢٠٠٧، ص ١٧.

٢٢ - رمزى أحمد مصطفى عبد الحى ، الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣

٢٣ - باقر النجار، المجتمع المدنى والخليج ، ورقة عمل مقدمة إلى المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الذى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦، ص ٤.

٢٤ - مسعود ضاهر، سلطنة عمان، أربعون عامًا من التنمية المستدامة، ١٩٧٠ ــ ٢٠١٠، دار الفارابى، بيروت، ٢٠١٠، ص٣١٧

٢٥ - المرجع السابق، ص٤٠

٢٦ - سلطان بن هلال بن سلطان الحوسنى، مؤسسات المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى عمان، رسالة ماجستير، جامعة آل بيت، معهد بيت الحكمة والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٣٩

٢٧ - جريدة الرؤية، ندوة مؤسسات المجتمع المدنى، مسقط، ٢٠١١م

٢٨ - صالح الفهدى، مسيرة الانجاز، تأملات فى النهضة العمانية الحديثة، سلطنة عمان، ٢٠١٠، ص ٨٦

٢٩ - باقر النجار، تطور المجتمع المدنى فى دول مجلس التعاون الخليجى، الخليج فى عام ٢٠٠٣، مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٤، ص١٠٥

٣٠ - المرجع السابق، ص١٠٦

٣١ - مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص٣٢٤

٣٢ - خالد القشطينى، التجربة الديموقراطية فى عمان، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ص٢١٣

٣٣ - باقر النجار، مرجع سابق، ص١٠٤

٣٤ - سعد الحجى، الجمعيات النسائية الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت، ٢٠٠٠، ص ص ٥٦٠ ــ ٥٦١

٣٥ - باقر النجار، مرجع سابق، ص١٠٩

٣٦ - إحصاءات وزارة التنمية الإجتماعية، مسقط، ٢٠١١م

٣٧ - المرجع السابق

٣٨ - تم إلغاء قانون العمل الصادر فى العام ١٩٧٣م بموجب المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣/٣٥، والذى نص على إصدار قانون جديد

٣٩ - وزارة القوى العاملة، التطور التاريخى للتمثيل العمانى فى سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٠

٤٠ - مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص٣٠٩

٤١ - مادة (١٠٨) من قانون العمل الصادر بموجب المرسوم رقم ٣٥/ ٢٠٠٣

٤٢ - وزارة القوى العاملة، التطور التاريخى للتمثيل العمانى فى سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٠

٤٣ - مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص٣١٠

٤٤ - وزارة الخارجية العمانية، التقرير الوطنى لسلطنة عمان، مجلس حقوق الإنسان، جنيف، يناير ٢٠١١

٤٥ - المرجع السابق، ص٣١٢

٤٦ - الموقع الإلكترونى للإتحاد العام لعمال سلطنة عمان، www.gfotu.org ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٤/٨/٢.

٤٧ - وزارة الشؤون الرياضية، الرياضة التنافسية بين الواقع وآفاق التطوير، مسقط، ٢٠١١م

٤٨ - مركز تواصل العالمية، www.tawasul.com . ٢٠١٤/٨/٢٥

٤٩ - مؤسسة تكاتف، www.Takatuf.org. ٢٠١٤/٨/٢٥

٥٠ - تقرير التنمية البشرية، عمان، ٢٠١٢.

٥١ - باقر النجار، المجتمع المدنى والخليج ، ورقة عمل مقدمة إلى المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الذى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣.

٥٢ - طلعت مصطفي السروجي، السياسة الإجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ١٩٠-١٩٢.

٥٣ - محمد إبراهيم على أبو هرجه، مرجع سابق، ص ص٤٧، ٤٩

٥٤ - صنع الجليل محمد محمود طماعة، جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الإجتماعية، ٢٠٠٨.

٥٥ - الحايس، عبدالوهاب جودة، المجتمع المدني في سلطنة عمان، كتاب المجتمع العماني المعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٨، ص ٧٠.

٥٦ - سعيد بن سلطان الهاشمي، مرجع سابق، ص ٣.

٥٧ - الهاشمى سعيد سلطان ، نحو مجتمع مدنى ترصعه الجمعيات ، صحيفة الوطن العمانية، العدد ٧١٦٣ ، ٢٥ فبراير ٢٠٠٣.